

دور المجالس الاستشارية البلدية في تفعيل التنمية الاقتصادية المحلية دراسة حالة البلدية النموذجية * أولاد بن عبد القادر* - ولاية الشلف -

*The role of municipal advisory councils in activating local economic development Case study of the model municipality - Ouled Ben Abdelkader - *Chlef Province **

بلبراهيم جمال¹

مخبر تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات

جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف - الجزائر

رئيس المجلس الاستشاري البلدي لبلدية أولاد بن عبد القادر ضمن برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين في التنمية (كابدال): برنامج الشراكة بين الجزائر

والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة و مفوضية الاتحاد الأوروبي بالجزائر

d.belbrahim@univ-chlef.dz

تاريخ القبول: 2024/06/11

تاريخ القبول: 2024/05/16

تاريخ الارسال: 2023/11/12

ملخص:

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى إبراز وتقلد أحد أهم تجارب الشراكة الدولية التي خاضتها الجزائر في إطار تبنيتها للتوجهات التسييرية الجديدة التي تسعى الدولة الجزائرية لإرسائها في تسيير الشأن العام عبر مختلف المستويات والمجالات والقطاعات، ويتعلق الحال بتبني مقاربة الديمقراطية التشاركية كآلية مبتكرة تخدم تحقيق التنمية المحلية المطلوبة، فالحديث عن التنمية الاقتصادية المحلية مقترن بإعداد وتجسيد مضامين المخططات التنموية البلدية والتي تعتبر مرجع المشاريع الاقتصادية التي تستجيب لمتطلبات الساكنة، ووفقا لمنهجية برنامج كابدال الذي طُبق في البلدية النموذجية أولاد بن عبد القادر أين تمّ تبني مدخل مساهمة المجتمع المدني بمختلف فاعليه في التسيير التشاركي المحلي عن طريق هيكلته ضمن ما يسمى المجلس الاستشاري البلدي، والذي يعتبر سابقة رسمية في ممارسات الجماعات المحلية حيث عمل هذا الأخير بمعية المجلس الشعبي البلدي على صياغة المخطط البلدي من جيل وفقا لمنهجية مبتكرة وشاملة. وكنتيجه لهذه الورقة البحثية يمكن اعتبار منهجية برنامج الشراكة "كابدال" كأحسن المنهجيات التسييرية التشاركية الدولية التي ستعطي قفزة نوعية في ممارسات الجماعات المحلية والتي من شأنها أن تستجيب لمتطلبات التنمية المحلية، وهذا إذا ما تمّ تطبيق ما جاء في مخطط التنمية البلدي من جيل جديد على أرض الواقع.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، التسيير التشاركي، المجلس الاستشاري، برنامج كابدال

Abstract:

Through this research paper, we aim to highlight and present one of the most important international partnership experiences that Algeria has undergone in the context of its adoption of the new management trends that the Algerian state seeks to establish in the management of public affairs across various levels, fields and sectors. The case relates to adopting the participatory democracy approach as an innovative mechanism that serves to achieve The required local development. Talking about local development is associated with the preparation and embodiment of the contents of municipal development plans, which are considered the reference for projects that respond to the requirements of the population, and in accordance with the methodology of the Capdel program that was applied in the model municipality of Ouled Ben Abdelkader, where the approach to the contribution of civil society with its various actors in management was adopted. Local participation by structuring it within the so-called Municipal Advisory Council, which is considered the first official experience in the practices of local groups, as the latter worked with the Municipal People's Council to formulate the municipal plan of a generation according to an innovative and comprehensive methodology. As a result of this research paper, the methodology of the "CAPDEL" partnership program can be considered as the best international participatory management methodologies that will give a qualitative leap in the practices of local groups that will respond to the requirements of local development, and this is if what is stated in the municipal development plan for a new generation is applied on the ground.

Key words: Municipal advisory council; Local development; Participatory management; Municipal plan; Capdel program

مقدمة:

تعكف الدولة الجزائرية حاليا على تحسين مستويات التنمية المحلية عبر مختلف المجالات بشتى الآليات و الطرق و الممارسات الإدارية، و التي من شأنها أن تُعطي قفزة نوعية لمعيشة و حياة الأفراد في المجتمع. و في محاولة لتدارك قصر النظر الإداري لمثلي الديمقراطية التمثيلية (المنتخبين في المجالس الشعبية البلدية) تبنت الحكومة الجزائرية نهجا إداريا يقوم على إشراك المجتمع المدني في تسيير الشأن العام من خلال تبني مقارنة الديمقراطية التشاركية القائمة على تفعيل دور الفاعلين المحليين في المجتمع للمساهمة في مرافقة و دعم القائمين على تسيير الجماعات المحلية واتخاذ قرارات تشاورية و تشاركية صائبة.

وفي السياق ذاته بادرت الحكومة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) لخوض تجربة برنامج شراكة يرمي إلى إشراك المواطنين و المجتمع المدني في التسيير البلدي و مسار التنمية المحلية المستدامة و المندمجة. إلا أن تطبيق هذا البرنامج استدعي آليات تشاركية أهمها المجالس الاستشارية البلدية، بحيث شكلت هذه الأخيرة اللبنة الأساسية التي نفذت من خلالها مقارنة برنامج كابدال أو ما عُرف ببرنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين في التنمية المحلية، بحيث عكفت مديرية البرنامج على إعطاء أهمية بالغة لتأسيس هذه الأخيرة و دعمها و مرافقتها بمختلف أساليب و وسائل الدعم العلمية و العملية (تكوينات و ورشات عمل، تجهيزات... إلخ) و التي من شأنها أن تُفَعِّل دورها في دعم قرارات التنمية المحلية. و مما سبق يمكننا طرح السؤال الرئيسي التالي :

ما مدى مساهمة تجربة المجالس الاستشارية البلدية في دعم قرارات التنمية المحلية في البلدية النموذجية أولاد بن عبد القادر (ولاية الشلف)؟

و مما سبق يمكن بلورة الأسئلة الفرعية لهذه الورقة البحثية كما يلي:

- ما الجديد الذي جاء به برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين لتحسيد التنمية المحلية الشاملة؟
 - ما هي خطوات تأسيس المجالس الاستشارية البلدية و ما علاقتها بالحكمة التشاركية لصنع التنمية المحلية ؟
 - ما هي إسهامات المجلس الاستشاري البلدي في إعداد المخطط البلدي المحلي للتنمية من جيل جديد ؟
- أهمية البحث :** تكمن أهمية موضوع ورقتنا البحثية في كونه أحد أهم الممارسات التي تراهن عليها الدولة الجزائرية من أجل تحقيق تنمية محلية شاملة و مستدامة في مختلف مجالات الحياة، وذلك من خلال تجسيد مخططات تنمية بلدية تشاركية و تشاورية وفقا لمتطلبات المجتمع و المواطن خاصة، فموضوع التنمية المحلية يمثل حلقة الوصل بين إدارة الجماعات المحلية و المواطن، لذلك فإن نجاح إدارة الجماعات المحلية في خدمة هذا الأخير مرهون بمدى العمل التشاركي و التشاوري معا حول كيفية الاستجابة لرهانات التنمية عبر مختلف مجالاتها، لذلك تأتي تجربة المجالس الاستشارية ضمن مقارنة كابدال كأحد أهم التجارب التي خاضتها الجزائر بشراكة مع أطراف أجنبية لتبني الفكر التسييري التشاركي الذي يؤسس لهيكله منهجية علمية و عملية لمختلف الفاعلين بالمجتمع من أجل مشاركة منظمة و فعالة تساعد على اتخاذ القرارات التنموية الصائبة.

أهداف البحث: نهدف من وراء تناولنا لهذه الورقة البحثية إلى ما يلي:

- توضيح متطلبات التسيير التشاركي لتحسيد التنمية المحلية وفقا لمقاربة كابدال
- تقديم خطوات تفعيل مقارنة برنامج كابدال في إدارة الجماعات المحلية
- عرض تجربة المجالس الاستشارية البلدية و دورها في تفعيل التنمية المحلية الاقتصادية (إعداد مخطط التنمية المحلية من جيل جديد)
- تقديم توصيات بخصوص نجاعة التنمية المحلية الاقتصادية انطلاقا من مقارنة الديمقراطية التشاركية

منهج البحث: اعتمدنا في دراستنا على المنهج الاستنباطي و الذي خصصناه للجانب النظري للبحث باعتمادنا للتحليل و التوصيف لمختلف المفاهيم المرتبطة بالتنمية المحلية و مختلف المفاهيم المرتبطة بها، كما اعتمدنا المنهج الاستقرائي انطلاقا من كوننا أحد الفاعلين المحليين في تنفيذ

المقارنة على المستوى المحلي بحيث اعتمدنا التجربة والملاحظة لمختلف مراحل تنفيذ المقارنة على المستوى المحلي، ناهيك عن اعتمادنا للمقابلات مع مختلف الإطارات على مستوى وزارة الداخلية والمكونين المحليين والأجانب.

الحدود الزمنية للبحث: تم تنفيذ مقارنة كابدال في الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى غاية سنة 2023، من خلال تجسيد أربع محاور رئيسية للمشروع عبر البلديات النموذجية الثمانية بما فيها محور التنمية الاقتصادية المحلية، والتي كانت البلدية النموذجية أولاد بن عبد القادر السابقة في تبنى المقارنة التشاركية في تسيير الشأن العام من خلال تأسيس أول مجلس استشاري رسمي بالجزائر في 04 ديسمبر 2018، و المضي في إقحام هذا الأخير في إعداد مخطط التنمية المحلية و الإقتصادية من جيل جديد في الفترة الممتدة بين سنتي 2019 و 2022.

الدراسات السابقة: كون أن تجربة كابدال هي الأولى من نوعها في الجزائر فإن الدراسات السابقة التي اعتمدها كخلفية علمية لهذه الورقة البحثية شحيحة واقتصرت في مضمونها عموما على الجوانب القانونية للتجربة دون الخوض في الجانب الاقتصادي للمقارنة سنحاول أن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- ورقة بحثية للدكتور: بلفكرات رشيد، بعنوان: مقارنة الديمقراطية التشاركية و آليات تفعيل الحوكمة المحلية في الإدارة المحلية الجزائرية: تجربة " كابدال" نموذجاً، بمجلة الراصد العلمي (جامعة وهران 1)، حيث اقتضت الدراسة على تناول التجربة من الجوانب القانونية و المتعلقة أساساً بتكريس القوانين الجزائرية انطلاقاً من الدستور إلى قوانين الجماعات المحلية لتكريس حق ممارسة الديمقراطية التشاركية، في حين لم يتم الإشارة إلى المنهجية العلمية التي انتهجت في البرنامج لتحسيد محور التنمية الاقتصادية المحلية واقتصر الباحث على الغشارة إلى مخطط التنمية المحلية بشكل سطحي و أهم المعوقات التي واجهت تجسيد المقارنة.

- ورقة بحثية للأستاذ: محمد فؤاد بن ساسي، بعنوان: الديمقراطية التشاركية المحلية بمنطقة طاسيلي ناغر دراسة حالة برنامج كابدال بولاية جانت، بمجلة الواحات للبحوث و الدراسات (جامعة غرداية) حيث اقتضت الدراسة أيضاً على تناول الجوانب القانونية للتجربة و استعراض الآليات المعتمدة من طرف برنامج كابدال في تجسيد ممارسة الديمقراطية التشاركية.

وبملاحظة الفجوة الموجودة في هذه الدراسات من حيث عدم تناولها للجانب المتعلق بالتنمية المحلية الاقتصادية للتجربة، فإننا حاولنا تقديم وعرض مختلف المراحل و الخطوات التي مرعبرها البرنامج لتفعيل تنمية محلية اقتصادية بمقارنة تشاركية و تشاورية.

هيكل البحث : ارتأينا تقديم موضوع ورقتنا البحثية في خطة تضمنت محورين خصصنا المحور الأول لتقديم برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين من خلال التعريف ببرنامج كابدال، أما المحور الثاني فتطرقتنا فيه لتقديم إطلاق مسار الديمقراطية التشاركية في البلديات النموذجية (إنشاء المجلس الاستشاري البلدي)، بعدها تناولنا منهجية و خطوات إعداد المخطط البلدي من جيل جديد.

المحور الأول: الديمقراطية التشاركية وفقاً لمقارنة برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين "كابدال"

تعمل الدولة الجزائرية حالياً على تبنى مختلف الآليات التسييرية الفعالة، و ذات النجاعة التي تعمل على النهوض بمختلف مجالات التنمية، ولعل أهم هذه الآليات انتهاج الديمقراطية التشاركية كأحد أهم التوجهات التسييرية الجديدة، و التي تراهن عليها لتحقيق قفزة نوعية في التنمية والقرارات التي تتعلق بما عبر مختلف المجالات، و ما تجربة برنامج كابدال إلا تجسيد لمقارنة التسيير التشاركي القائم على الأخذ بعين الاعتبار دور المجتمع المدني وفواعله بمختلف أطيافها في صنع التنمية الاقتصادية المحلية.

أولاً: التعريف ببرنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين في التنمية

جاء برنامج الشراكة الذي يعني " ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية" عن طريق " دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية (Programme

de Renforcement des Capacités des Acteurs Locaux du Development) في إطار شراكة ثلاثية

مبتكرة من أجل الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر، حيث تقوم وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية باسم الحكومة

الجزائرية بتنفيذ الإصلاحات الكبرى للجماعات المحلية من حيث الحكامة والتنمية الاقتصادية المحلية ومن جهة أخرى يساهم الإتحاد الأوروبي بتجربته ودعمه المالي، بصفته مرقيا للتنمية الإقليمية كأداة لحكامة راشدة، وكذا بتجارب دوله الأعضاء في تنفيذ السياسات الإقليمية، ومن جهة ثالثة يساهم برنامج الأمم المتحدة للتنمية المحلية عبر جميع أنحاء العالم وكذا في تنفيذ السياسات العمومية في الجزائر. وقد أختيرت 10 بلديات نموذجية لتطبيق مقارنة برنامج "كابدال" هي: أولاد بن عبد القادر عن ولاية الشلف، الخروب عن ولاية قسنطينة، بني معوش عن ولاية بجاية، بابار عن ولاية خنشلة، تفريرت عن ولاية تيزي وزو، تميمون عن ولاية أدرار، جانث عن ولاية إليزي، جميلة عن ولاية سطيف، مسعد عن ولاية الجلفة .

حيث قدّرت المساهمات المالية الإجمالية للشركاء الثلاث ب 10 ملايين يورو موزعة كما يلي: 2.5 مليون يورو من قبل الحكومة الجزائرية، و 7.7 مليون يورو من قبل الإتحاد الأوروبي، و 170000 يورو من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية. (وزارة الداخلية و الجماعات المحلية؛ مفوضية الإتحاد الأوروبي بالجزائر، 2016، ص2)

أما عن الشركاء المعنيين بتنفيذ البرنامج فيوضحهم الجدول التالي:

جدول رقم 01: شركاء برنامج كابدال

الشركاء	الأدوار
وزارة الداخلية و الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	تنفيذ المشروع
وزارة الخارجية	تنسيق الشراكة بين الجزائر و البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالجزائر
البلديات	10بلديات نموذجية ، الهدف هو تنفيذ المشروع على مستواها
السلطات المحلية	مرافقة و دعم فعالية تنفيذ البرنامج على مستوى البلديات النموذجية
المجتمع المدني	المشاركة في تنفيذ البرنامج (المجالس الاستشارية البلدية)
البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالجزائر PNUD	شريك تقني لتنفيذ البرنامج

المصدر: اتفاقية برنامج كابدال، تنمية محلية و ديمقراطية تشاركية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالجزائر، الجزائر، 2016، ص 8،

ثانيا: أبعاد (محاور) برنامج كابدال

جاء برنامج الكابدال من خلال مقارنة نموذجية سيتم تنفيذها في 10 بلديات عبر التراب الوطني هادفا إلى ما يلي:

- تهيئة الظروف الملائمة من أجل بلدية تشاورية مهمة بتطلعات المواطنين ومبينة على الشفافية والمشاركة ؛
- اختبار هذه المقاربة النموذجية على مدى أربع سنوات 2017-2020 لرفع الدروس المستخلصة والممارسات الجيد إلى المستوى المركزي؛
- إنشاء أطر وآليات دائمة تسمح بالعمل المشترك بين كل الفاعلين من أجل تنمية محلية لبلديتهم.
- تعميم التجربة والمقاربة بإيجابيتها على جميع بلديات الوطن؛

أما عن المحاور التي جاء بها البرنامج فيمكن تلخيصها فيما يلي: (مديرية كابدال، 2018، ص ص 6-12)

❖ **الديمقراطية التشاركية والعمل المشترك بين الفاعلين المحليين:** يتم عبر هذا البعد وضع آليات دائمة لمشاركة الفاعلين من المجتمع المدني (المواطنين وبالخصوص الشباب والنساء، منظمات المجتمع المدني، المتعاملين الإقتصاديين) إلى جانب السلطات المحلية (مسؤولون، منتخبين، وموظفي الإدارة) في إدارة الشؤون البلدية، سيتم تحديد هذه الآليات بشكل مشترك من قبل الفاعلين أنفسهم، بطريقة تشاورية وتوافقية، ل يتم بعدها تأسيسها عن طريق مداولة للمجلس الشعبي البلدي عبر "ميثاق بلدي للمشاركة المواطنة". وبعد وضع هذا الإطار التشاركي، ستتاح الفرصة لممثلي المجتمع المدني المحلي في المشاركة جنبا لجنب مع المجلس المنتخب، عبر هيئات تشاورية (المجلس الاستشاري البلدي) لتحديد رؤية مشتركة على المدى المتوسط والاستراتيجي لمستقبل البلدية. وسيكون ذلك من خلال توجيهاتهم في مجالي

التنمية والتخطيط العمراني لإقليم البلدية، عبر إعداد تشاركي للمخطط البلدي للتنمية، وتحديد المشاريع ذات الأولوية للتنمية الاقتصادية وتحسين الخدمات العمومية المحلية، والتنفيذ المشترك لبعض المشاريع في إطار شراكة محلية بين السلطات العمومية والحركة الجمعوية، وأخيرا المتابعة والتقييم التشاركيين للمشاريع وأثرها على التنمية المحلية.

❖ **عصرنة وتبسيط الخدمات العمومية:** يهدف هذا المحور إلى تسهيل حصول المواطنين على الخدمات العمومية ذات الجودة العالية، وذلك من خلال تحديث الإدارة المحلية الذي تعمل عليه وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، وذلك من خلال مرافقة البلديات، لكي تلبي وعلى أفضل وجه وبصفة مستدامة احتياجات المواطنين من جهة، ومن جهة أخرى مرافقة المجتمع المدني لتمكينه من دعم الإدارة في تقديم الخدمات العمومية. وفي هذا السياق، سيتعلق الأمر بتحديث وتبسيط الخدمات الإدارية من خلال إنشاء شبك موحد للخدمة العمومية البلدية، وتطوير استخدام التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال لتبسيط الإجراءات الإدارية، وترقية التعاون ما بين البلديات لتطوير أوجه التكامل في أداء الخدمة العمومية على الصعيد الإقليمي، وكذا تعزيز أوجه تظافر الطاقات في العمل وتحقيق وفورات الحجم.

❖ **التنمية الاقتصادية المحلية وتنوع الاقتصاد:** هدف هذا المحور هو المساهمة في إبراز اقتصاد محلي تضامني ومتنوع، خلّاق لفرص عمل ومداحيل مستدامة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تأهيل وتعزيز وظيفة التخطيط الاستراتيجي المحلي مما سيسمح للبلديات من الانتقال من منطق سلمي مبني على الاتكال واستهلاك للميزانية إلى منطق نشط خلّاق للثروة والمداحيل المستدامة، أين يمر هذا التخطيط المحلي بدعم من كابدال عبر بناء رؤية للتنمية البلدية تكون توافقية ومشاركة بين مختلف الفاعلين، مؤسساتيين وجمعويين، تستثمر في المقومات الذاتية لإقليم البلدية وتطور كل فرص التعاون مع الأقاليم الأخرى التي من شأنها ترقية وتنمية البلدية، هكذا وبدعم من كابدال سيشارك الفاعلون المحليون - سلطات محلية وفاعلون اقتصاديون عموميين وخواص ومجتمع مدني - في التفكير من أجل تحديد تشاركي للمقومات الاقتصادية لبلديتهم وكذا الوسائل الكفيلة باستغلالها على أكمل وجه، وذلك بغية تنفيذ مبادرات ملموسة تعمل على تنشيط الإقتصاد المحلي وخلق فرص عمل ومداحيل مستدامة، والتعرف على مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وما بين المتعاملين الاقتصاديين، وتطوير الروابط بين القطاع الاقتصادي ونظام التكوين، وأخيرا ولما لا بغية استحداث نظام محلي للإبتكار في خدمة التنمية.

❖ **التسيير المتعدد القطاعات للمخاطر البيئية الكبرى على المستوى المحلي:** الهدف الاستراتيجي لهذا المحور هو تعزيز النظام الوطني لتسيير المخاطر في بعده المحلي، عن طريق إدماج بعد المخاطر البيئية في التخطيط الاستراتيجي المحليين ناحية، ومن ناحية أخرى عبر تعزيز دور المجتمع المدني في مرافقة السلطات المحلية في تنفيذ النظم المحلية للوقاية من المخاطر والكوارث وتسييرها. وفي هذا الإطار يتكفل برنامج (كابدال) بإدارة المخاطر من خلال تعزيز قدرات الفاعلين المحليين فيما يخص المخاطر على المستوى المحلي، وهذا من خلال أساليب مبتكرة في مجال إدارة المخاطر الكبرى أبرزها: التحديد التشاركي للمخاطر وإيجاد مناهج مبتكرة للإنذار والاسترداد المبكر.

المحور الثاني: دور المجلس الاستشاري في إعداد المخطط البلدي جيل جديد وفقا لمقاربة كابدال

تعد الديمقراطية التشاركية أحد أهم المفاهيم التي زاد الاهتمام بها في تسيير الشأن العام المحلي ومن أجل تجسيد محاور برنامج كابدال لتنمية محلية تشاركية و بالأخص المحاور الثلاث المتعلقة بتسيير المخاطر الكبرى، و عصرنة الخدمة العمومية و التنمية الاقتصادية المحلية فإنه يتعين تنفيذ المحور الأول المتعلق بالديمقراطية التشاركية و الذي من شأنه أن يخدم كل محاور و خطوات تنفيذ البرنامج.

أولا: إطلاق مسار الديمقراطية التشاركية من خلال تأسيس المجالس الاستشارية البلدية:

إن تجسيد تنمية محلية ذات قفزة نوعية على مستوى البلدية اعتمادا على مقاربة كابدال استدعى الانطلاق بتجسيد أولى المحاور الخاصة بالبرنامج ويتعلق الحال بمحور الديمقراطية التشاركية والعمل المشترك بين الفاعلين المحليين والذي سيؤسس لآلية المجلس الاستشاري الذي سيرافق تطبيق وتجسيد مختلف محاور البرنامج إما بالعمل المباشر أو عن طريق المرافقة.

1- إطلاق مسار إعداد ميثاق المشاركة المواطنة:

تضمنت هذه المرحلة التحضير لإعداد ميثاق المشاركة المواطنة الخاص ببلدية أولاد بن عبد القادر، والذي يعتبر ميثاق معنوي غير ملزم ولكن مسؤول يلتزم من خلاله ممثلي المجتمع المدني و المجلس الشعبي البلدي للعمل المشترك لصنع التنمية المحلية التشاركية. و قد أطلق المسار يوم 19 سبتمبر 2017 إثر تنصيب اللجنة المحلية المنتدبة من بين المشاركين في ورشات استرداد التشخيص الإقليمي التشاركي و الممثلين لمختلف فئات الفاعلين من منتخبيين، جمعيات، مواطنين، نساء، و فاعلين اقتصاديين. لتضم بذلك 15 عضوا بالإضافة إلى أعضاء لجنة الصياغة الخاصة بالميثاق. عملت هذه اللجنة على إعداد مشروع ميثاق المشاركة المواطنة على مدار 12 جلسة أسبوعية انطلاقا من 15 فيفري 2018، أين تمت الصياغة النهائية لمشروع الميثاق، ليمر مباشرة إلى المصادقة من طرف أعضاء المجلس الشعبي البلدي، و هو ما تم بالفعل يوم 04 سبتمبر 2018 بمداولة للمجلس الشعبي البلدي، لتكون أولى البلديات النموذجية لبرنامج كابدال التي تخطو هذه الخطوة الهامة في إرساء حكمة تشاورية وثقافة الديمقراطية التشاركية من أجل تنمية محلية مستدامة. (ميثاق المشاركة المواطنة لبلدية أولاد بن عبد القادر، مديرية كابدال وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الجزائر، 2018، ص 07)

2- تأسيس آلية التوافق و الاتفاق الإقليمي (المجلس الاستشاري البلدي):

في هذا الصدد كان على البرنامج من خلال القائمين عليه إجراء لقاءات تحضيرية، كان الهدف منها التعريف بالبرنامج وتهيئة المجتمع المحلي وتعبئة الأطراف المعنية للمساهمة في آليات التوافق و الإتفاق الإقليمي. وقد تم التحضير لتنصيب المجلس الاستشاري البلدي الذي يضم مختلف فئات المجتمع على مستوى البلدية و التي حددت مسبقا في ميثاق المشاركة المواطنة لبلدية أولاد بن عبد القادر، و قد عرفت هذه المرحلة عدة خطوات نوجزها فيما يلي:

1.2 تعيين تمثيلات المواطنين والفاعلين المحليين وحصص مقاعدهم في المجلس

- الجمعيات المحلية الفاعلة: 10 مقاعد؛
 - الخبرات الشخصية (الصحة ، التعليم، التهيئة العمرانية، الثقافة، السياحة، الرياضة والترفيه، أشغال عمومية): 10 مقاعد؛
 - الفاعلين الإقتصاديين (تجارة، خدمات، صناعة، فلاحه، سياحة، غرف مهنية، تنظيمات مهنية) 10 مقاعد؛
 - تمثيلية النساء: 04 مقاعد، تمثيلية الشباب: 10 مقاعد، تمثيلية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة: 04 مقاعد؛
 - تمثيلية الساكنة (لجان أحياء، لجان قرى): 10 مقاعد، تمثيلية الجامعة الإقليمية ومؤسسات التكوين: 08 مقاعد؛
- 2.2 انتخاب ممثلي الفئات لتكوين أعضاء مكتب المجلس الاستشاري البلدي: تم المضي في عمليات انتخاب عضو عن كل فئة من بين الأعضاء الممثلين لها، وقد أسفرت الانتخابات عن مكتب تنفيذي مكون من 8 أعضاء .

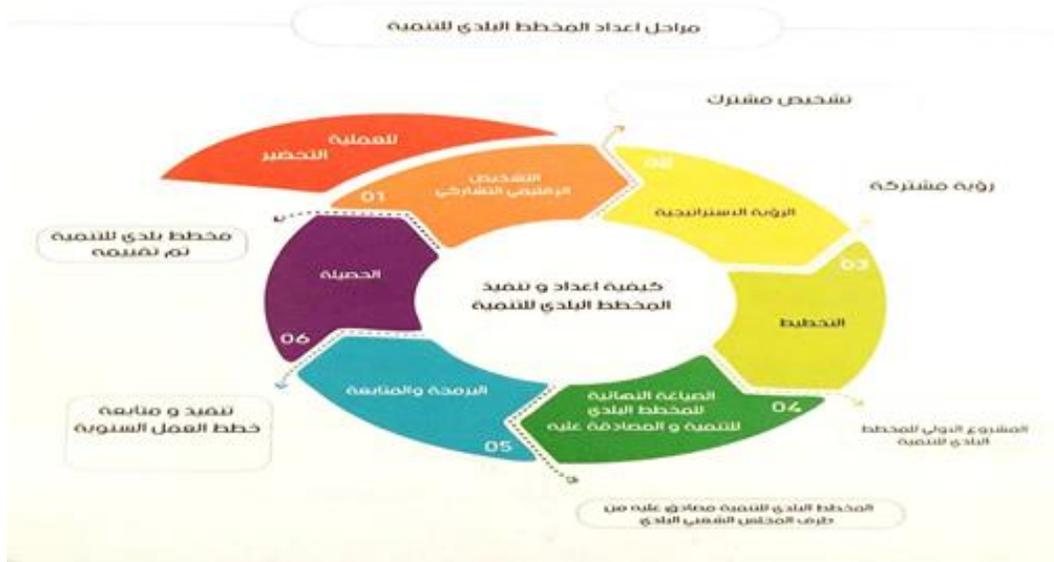
3.2 تنصيب رئيس المجلس الاستشاري البلدي و مكتبه:

تم تنظيم انتخابات خاصة برئيس المجلس الاستشاري البلدي، حيث ترشح اثنين من ممثلي الفئات، لتسفر نتائج الانتخابات في الأخير على تعيين ممثل فئة الجامعة الإقليمية أول رئيس مجلس استشاري بلدي رسمي ضمن برنامج الكابدال في الجزائر، وكان ذلك في جلسة حضرها ممثلي السلطات المحلية الولائية ممثلة بمدير الإدارة المحلية و نائب رئيس المجلس الشعبي الولائي و رئيس الدائرة و منتخبي المجلس الشعبي البلدي، وذلك يوم 04 ديسمبر 2018. وبهذه الخطوة يكون البرنامج قد جسد أحد أهم الخطوات الرئيسية لهيكله الفاعلين في المجتمع المدني ببلدية أولاد بن عبد القادر من أجل التفعيل الفعلي لتطبيق مسار إعداد المخطط البلدي الجديد للتنمية (PCD nouvelle Génération).

ثانيا: إعداد المخطط البلدي جيل جديد

من أجل إعداد المخطط البلدي للتنمية من جيل جديد، وضع خبراء البرنامج مجموعة من الخطوات المنهجية المتتابعة يمكن إبرازها في الشكل (1) الموضح أدناه:

الشكل (1): مراحل إعداد المخطط البلدي للتنمية من جيل جديد



المصدر: دليل المكونين ، ص 14

1 - التشخيص الإقليمي ، تحديد الرؤية الاستراتيجية للإقليم و الرهانات التنموية للإقليم

من أجل الإنطلاق في مسار إعداد المخطط البلدي جيلي جديد، وذلك بإشراك المجلس الاستشاري البلدي بمختلف فئاته و أعضائه كان لزاما على مديرية برنامج كابدال دعم هذا المجلس بدورات تكوينية و ورشات عمل لدعم قدرات مختلف فئاته، خاصة في الجانب المعرفي و التطبيقي لمسار إعداد المخطط البلدي جيل جديد، و فيما يلي برنامج الدورات و الورشات التي تلقاها المجلس الاستشاري و المجلس الشعبي البلدي معا، لإعداد المخطط البلدي:

- **الدورة التكوينية الأولى:** جرت في الفترة ما بين 23 ديسمبر و 27 ديسمبر 2018، بحيث خصصت لفهم التخطيط الاستراتيجي ومراحل إعدادها على المستوى البلدي، وقد تم العمل في هذه الورشة وفقا للجان موضوعاتية مشكلة داخل المجلس الاستشاري كانت مسمياتها كما يلي: نوعية ظروف معيشة السكان، البيئة، التنمية الاقتصادية المحلية، الثقافة، الفضاء البلدي والإقليمي، المؤسسات والفاعلين المحليين. عملت على المساهمة في إثراء نتائج التشخيص الإقليمي للبلدية و التي قدمها مكتب الدراسات المعتمد، وفي ما يلي أهم ما جاء في هذا التشخيص بخصوص إقليم بلدية أولاد بن عبد القادر: (الورشة التكوينية المحلية الأولى : التخطيط الاستراتيجي المحلي، تنشيط خبراء الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم ، ثانوية زورقان عبد الله أولاد بن عبد القادر ، الفترة من 23 إلى 27 ديسمبر 2018، الشلف الجزائر). و الذي يوضحه الجدول رقم (2)

الجدول(2): تحليل "سوات" (SWOT) للتشخيص الإقليمي لبلدية أولاد بن عبد القادر

نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التحديات
توفر سلسلة جبلية معتبرة؛ ثروة نباتية وحيوانية معتبرة؛ مناطق سياحية متنوعة؛ طاقات بشرية هائلة؛ تنوع التراث المحلي؛ (صناعات تقليدية، حرف يدوية... إلخ)؛ منع هومي استشفائي؛ إقليم غني بمصادر المياه سواء الجوفية أو السطحية؛ وفرة الأراضي الزراعية؛ إقليم بمقومات إنتاج الطاقات البديلة (الشمس، المياه)؛ موقع جغرافي استراتيجي؛	نقص المياكل الرياضية والثقافية توزيع غير متوازن للسكان عبر مناطق الإقليم؛ عزلة إقليمية وحركية اقتصادية ضعيفة جدا؛ انعدام شبكات الري للأراضي الفلاحية؛ أراضي زراعية عروشية غير مستغلة نقص اليد العاملة والمكونة أو المؤهلة في الميدان الفلاحي؛ ضعف النشاط الجمعي بالإقليم عدم وجود فروع الإدارات الخاصة ب : سونلغاز، الضمان الاجتماعي؛ البنوك، اتصالات الجزائر، الجزائرية؛ تحميش وإهمال المرأة الريفية المنتج؛ ضعف تغطية شبكة الصرف الصحي؛	زيادة المساحة المسقية؛ مشروع الطريق السيار شرق غرب؛ توفر سوق محلية بالولاية؛ تفعيل المناطق السياحية؛ وخلق قطب سياحي على مستوى المنطقة؛ تفعيل الشباك الموحد؛ الاستفادة من رؤوس الأموال المحلية؛ إعادة النظر في المخطط العمراني للبلدية إنشاء مجلس استشاري الربط بالطريق السيار تنس تسمسبت؛ المنطقة الصناعية بواد سلي؛ إنشاء منطقة نشاطات؛	النزوح الريفي؛ خطر انفجار السد مخاطر الكبرى: الزلازل، الفيضانات، التلوث، الحرائق؛ هجرة الكفاءات؛ النزاعات العقارية؛ عدم تفعيل الآليات؛ القانونية لاستغلال الأراضي؛ عدم تهيئة المنافذ الفرعية للبلدية؛ غياب التنسيق ما بين البلديات المجاورة؛

المصدر: تقرير الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم، التشخيص الإقليمي لبلدية أولاد بن عبد القادر، 2018، ص ص 10-11

وقد توجت هذه الورشة في الأخير بإعداد رؤية استراتيجية للإقليم، وذلك بالاعتماد على التشخيص الإقليمي التشاركي، بحيث تم استعمال أداة كابدال المبسطة (50 بند للتنمية وفقا لبنود الأمم المتحدة)، والتي مكّنت من الوقوف على إمكانيات البلدية ومقومات النهوض بالتنمية بها. لتسلم هذه الرؤية إلى المجلس الشعبي البلدي من أجل المصادقة عليها وتبني العمل بها في المخططات التنموية المستقبلية. أما فيما يخص نص رؤية بلدية أولاد بن عبد القادر فقد كان كما يلي: **نعمل على أن يكون إقليم أولاد بن عبد القادر نموذجا متميزا فلاحيا وسياحيا وجاذبا استثماريا، يتطلع إلى صناعة متوافقة مع المقومات المحلية في ظل حكامه تشاركية مواطنة تستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة.**

- **الدورة التكوينية الثانية:** عُقدت في الفترة من من 23 إلى 27 جوان 2019 خصصت لتحديد الرهانات ذات الأولوية في الإقليم، حيث أفرزت هذه ورشات العمل داخل الدورة إلى توصل للجان الموضوعاتية المكونة على مستوى المجلس إلى استخراج الرهانات التي تواجه إقليم أولاد بن عبد القادر، وقد تم تحديد 12 رهان بالاعتماد على مصفوفة ذات بعدين:

■ **البعد الأول:** تقييم الأهمية، بحيث تقييم الأهمية من 1 إلى 3، كما يلي:

1: رهان مرجو: لا يعد الوصول إلى الأهداف المرتبطة به أمرا هاما أو ذا أولوية؛

2: رهان هام: يعد الوصول إلى الأهداف المرتبطة به أمرا هاما ولكنه لا يمثل أولوية طارئة؛

3: رهان إلزامي: يعد الوصول إلى الأهداف المرتبطة به أمرا هاما و إلزاميا وهي أولوية طارئة، كما يعد الأداء الجيد في هذا الرهان ضروري لنجاح التخطيط البلدي؛

■ **البعد الثاني:** الوضعية التقييمية التي يتم تقييمها من 1 إلى 5 كما يلي:

1: وضعية حرجة: أي لا توجد أي خطة أو تدبير خاص تم اتخاذه أو برمجته لتحسين وضعية الرهان؛

2: إشكالية: الرهان غير متكفل به أو متكفل به ولكن بطريقة غير مباشرة فقط؛

3: **قابلة للتحسين:** تم اتخاذ تدابير خاصة أو القيام بأعمال التكفل بالرهان بصفة سطحية؛

4: **وضعية مرضية:** تم التكفل بالرهان عن طريق أعمال ملموسة؛

5: **وضعية ممتازة:** هذا الرهان متكفل به بقوة عن طريق أعمال ومشاريع؛

ليتم في الأخير تقييم الرهانات وفقا لمصفوفة تعطي لنا 15 وضعية توضح لنا نوع الرهان، و استخراج الرهانات ذات الأولوية في إقليم أولاد بن عبد القادر كما يلي:

- لجنة نوعية حياة السكان: **الرهان 01** : الصحة ، **الرهان 02**: الحصول على السكن والقضاء على السكن المش.

- لجنة البيئة : **الرهان 01** : تطهير المياه المستعملة، **الرهان 02** : الأراضي والتربة، **الرهان 03** : النفايات

- لجنة التنمية الاقتصادية المحلية : **الرهان 01** : الفلاحة ، **الرهان 02** : السياحة والحرف التقليدية

- لجنة الثقافة : **الرهان 01** : الهياكل القاعدية الثقافية والرياضية والترفيهية

- لجنة الفضاء البلدي والإقليم: **الرهان 01** : الهياكل القاعدية البلدية، **الرهان 02**: نقل و تنقل،

- لجنة المؤسسات والفاعلين المحليين: **الرهان 01**: إعلام، **الرهان 02**: الشراكات.

وفي إطار مواصلة تجسيد خطوات مشاركة المجلس الاستشاري مع المجلس الشعبي البلدي في صنع تنمية محلية متوافقة، تم تأسيس لجنة توجيهية مكونة من أعضاء من مكتب المجلس الاستشاري وأعضاء من المجلس الشعبي البلدي بالإضافة إلى ممثلي المصالح والهيئات التقنية، مهمتها المصادقة على الرهانات التي تم استخراجها ضمن عمل المجلس الاستشاري، وهو ما تم بالفعل أين تمت المصادقة على 12 رهان طارئ. (الورشة التكوينية المحلية الثانية : التخطيط الاستراتيجي المحلي، تنشيط خبراء الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم ، دار الشباب الإخوة مقاتلي أولاد بن عبد القادر ، الفترة من 23 إلى 27 جوان 2019، الشلف، الجزائر).

2- تحديد المحاور الاستراتيجية للتنمية والأهداف الخاصة بها

في ورشة تكوينية أخرى تم استخراج المحاور الاستراتيجية للتنمية المحلية على مستوى الإقليم وقد تم الاتفاق داخل الورشة على 5 محاور استراتيجية هي: حماية البيئة ، التنمية الاقتصادية، تحسين الخدمة العمومية، التنشيط الثقافي والرياضي، الحكامة التشاركية المواطنة وللإشارة كان المحور الخامس نتيجة التحيين و المراجعة التي قام بها خبراء الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم وبالتنسيق مع أعضاء المجلس الاستشاري، كل هذه المحاور تضمنت حوالي: 12 هدف مصاغة وفقا لمنهجية "سمارت (S.M.A.R.T)" نذكر منها ما يلي:

I . محور حماية البيئة :

الهدف 01 : معالجة المياه المستعملة المؤشر: نسبة معالجة المياه ، نسبة المياه المطروحة

النتائج المتوقعة: حماية المحيط الإيكولوجي من مخاطر المياه المستعملة ، رفع نسبة المياه المعالجة الموجهة للسقي

الهدف 02 : تجديد وتوسيع شبكة الربط بمياه الصرف الصحي بالمناطق الحضرية وشبه الحضرية ، المؤشر : نسبة الربط، النتائج المتوقعة:

المحافظة على المحيط من الامراض وزيادة التغطية بشبكة الصرف الصحي لمختلف المناطق والتجمعات السكنية

الهدف 03 : رفع نسبة الغطاء النباتي: المؤشر : نسبة التشجير (16%)، نسبة الإنجراف: 70 %

النتائج المتوقعة: الحد من الإنجراف حماية الغطاء النباتي الحالي للإقليم

II . تحسين الخدمة العمومية

الهدف 01: تعزيز فروع الخدمات العمومية (الملاحق)، المؤشر: عدد المرافق المتواجدة في الإقليم

النتائج المتوقعة : تقريب الإدارة من المواطن.

الهدف 02 : تنوع قنوات الاتصال بين الإدارة والمواطن المؤشر: معدل رضا المواطن على الإدارة ، عدد المرافق المتواجدة بالإقليم، النتائج المتوقعة: تقريب الإدارة من المواطن (إرياحية المواطن في الاستفادة من الخدمات الضرورية)

الهدف 03: تحسين وتنوع الخدمات الصحية في الهياكل الصحية على مستوى الإقليم، المؤشر : نسبة التأطير مستوى جودة الخدمة

الهدف 04 : تحسين التغطية الصحية على مستوى الإقليم المؤشر: نسبة التغطية (عدد الهياكل المفعلة لكل X نسمة)، النتائج المتوقعة: تحسين الظروف الصحية للمواطن، تقريب الخدمات الصحية للمواطن.

III. التنشيط الثقافي والرياضي :

الهدف 01: تحسين الهياكل القاعدية الرياضية و الثقافية بالبلدية المؤشر: عدد معنادي الهيكل ، عدد المنخرطين في الجمعيات والهياكل الرياضية والثقافية، نسبة استغلال الهيكل، النتائج المتوقعة: زيادة نسبة الممارسين للرياضة والانشطة الثقافية ، تسمين مواهب جديدة ، رفع المستوى النوعي للرياضيين

IV. التنمية المحلية الإقتصادية:

الهدف 01: تطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص، المؤشر: عدد الاتفاقيات المبرمة بين القطاع العام والخاص النتائج المتوقعة: تعزيز مداخل البلدية ، حركية اقتصادية للإقليم.

الهدف 02 : دعم وترقية السياحة في الإقليم، المؤشر: عدد الهياكل السياحية المنجزة ، عدد السياح معنادي المنطقة، النتائج المتوقعة: حركية اقتصادية للإقليم، الجذب السياحي، توفير مناصب شغل.

V. الحكامة التشاركية المواطنة:

الهدف 01: التنفيذ الفعال لأحكام ميثاق المشاركة البلدية

الهدف 02: تقريب الإدارة من المواطن

النتائج المتوقعة : مشاركة أكبر للمواطنين مع مزيد من الحوار والشفافية في تسيير الشأن المحلي، و مشاريع تلي حاجيات السكان وتلي رغباتهم مع الحفاظ على الإنفاق العام.

3- وضع استراتيجيات العمل

تمّ تنظيم ورشة أخرى خُصِّصَت لاستكمال إعداد مسودة المخطط البلدي جيل جديد من خلال وضع استراتيجيات العمل التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف المحددة سلفا عبر كل محور.

وللاشارة تعتبر استراتيجيات العمل: الوسيلة المستخدمة والدعامة التي تسمح بتحقيق الهدف، فإذا كان الهدف هو الطريق الواجب اتباعه للاستجابة للأولويات، فإن استراتيجيات العمل تمثل مشروع أو عدة مشاريع تسمح بتحسيد الهدف على أرض الواقع، و في ذات السياق يجب ضمان أن استراتيجيات العمل ذات صلة وثيقة بالمحور الاستراتيجي، ومدى قابليتها للتنفيذ من خلال مراعاة الموارد التنظيمية والمؤسسية (القوانين والنظم، السياسات الوطنية أو القطاعية، تتوافق وأدوات التهيئة والتعمير تتوافق والإجراءات الإدارية المعمول بها،... إلخ)، ومراعاة الموارد البشرية و المالية و التقنية، والفرص التي توفرها هذه الاسراتيجيات (هل تنفذ استراتيجيات العمل من طرف أشخاص أو منظمات، هل هناك إمكانية تعاون القطاعات لانجازها، أو التعاون بين البلديات، أو من خلال دعم جامعي أو لمراكز بحث، موارد بشرية متوفرة أم لا؟،... إلخ) وفيما يلي أمثلة عن بعض استراتيجيات العمل التي ضبطت ضمن المحور الاستراتيجي المتعلق بالتنمية المحلية الاقتصادية و المستخرجة ضمن مشروع المخطط البلدي للتنمية: (خبراء الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم، 2021، ص ص 86-72)

الجدول (03): استراتيجيات العمل الخاصة بالمحور الاستراتيجي الأول: التنمية المحلية الإقتصادية

المحور الاستراتيجي 1 : التنمية الاقتصادية المحلية	
الهدف 1.1	رفع مساحة الأراضي الفلاحية المسقّية
استراتيجية العمل	توسيع المناطق الزراعية لجنة التخطيط الإقليمي وتخطيط المدن والنظافة والزراعة
	زيادة سعة تخزين مياه الري السطحية (السدود , المجمعات المائية ...) على مستوى واد كلابا وواد بن علوز لجنة التخطيط الإقليمي وتخطيط المدن والنظافة والزراعة
	توسيع و تطوير شبكة الري استراتيجية العمل 1.3.1
	تطوير شعبة الطماطم الصناعية
الهدف 1.2	تنظيم الوضع القانوني للأراضي الفلاحية بما يسمح للفلاحين بالشروع في إجراءات إدارية، بما في ذلك الحصول على القروض لجنة التخطيط الإقليمي وتخطيط المدن والنظافة والزراعة
	إنشاء صناعة تحويلية للمنتوجات الفلاحية بما يخص تغليف وتعليب الطماطم الصناعية لجنة التخطيط الإقليمي وتخطيط المدن والنظافة والزراعة، لجنة الاقتصاد والمالية والاستثمار ومراقبة المشاريع
	تطوير السياحة الجاذبة والمستدامة وتعزيز الحرف المحلية
	خلق , تصنيف و تطوير مناطق استجمام وترفيه في سد سيدي يعقوب وجبال السعدية و المناطق الجذابة لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضة والشباب
استراتيجيات العمل	جمع الحرفيين ، لا سيما النساء ، حسب القطاع ودعمهم في وضع وتنفيذ استراتيجية تشاركية لتطوير الحرف المحلية لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضة والشباب
	تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية
الهدف 1.4	تطوير التسويق الإقليمي حول الإمكانات المحلية وفرص الاستثمار الاقتصادي لجنة الاقتصاد والمالية والاستثمار ومراقبة المشاريع
	إنشاء هيئة مراقبة دائمة متعددة الفاعلين و المستويات والقطاعات من أجل التنمية الاقتصادية المحلية كل اللجان البلدية معنية
	تأمين تراث البلدية اقتصاديا لجنة الاقتصاد والمالية والاستثمار ومراقبة المشاريع
	تحسين نظام الجبائي في البلدية لجنة الاقتصاد والمالية والاستثمار ومراقبة المشاريع
	تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتعاون بين البلديات لجنة الاقتصاد والمالية والاستثمار ومراقبة المشاريع
	تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتعاون بين البلديات لجنة الاقتصاد والمالية والاستثمار ومراقبة المشاريع
	تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتعاون بين البلديات لجنة الاقتصاد والمالية والاستثمار ومراقبة المشاريع
	تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتعاون بين البلديات لجنة الاقتصاد والمالية والاستثمار ومراقبة المشاريع

المصدر: خبراء الوكالة ، مشروع مخطط التنمية المحلية جيل جديد لبلدية أولاد بن عبد القادر نسخة 2021، الوكالة الوطنية لهيئة وجاذبية الإقليم، وزارة الداخلية و

الجماعات المحلية، الجزائر، 2021 ، ص ص 68-72.

4- مرحلتى الصياغة، المصادقة و البرمجة و المتابعة

بعد التحرير النهائي للمخطط البلدي للتنمية، يقع على مرقي العملية و المنتخبين و الإطارات المحلية، مسؤولية تمريره عبر مختلف آليات اتخاذ القرار من أجل المصادقة، وبالأخص المصادقة عليه عن طريق المداولة من طرف المجلس الشعبي البلدي، وفي هذا الصدد تمّ عرض المخطط البلدي جيل جديد على السلطات الولائية ممثلة في ممثل والي ولاية الشلف (الأمين العام للولاية)، و ممثل عن المجلس الشعبي الولائي، و المدراء التنفيذيين للولاية، وبحضور أعضاء المكتب التنفيذي للمجلس الاستشاري البلدي، وقد كان ذلك يوم : 26 جوان 2022 على مستوى فندق الميرادور بولاية الشلف، بعدها مباشرة تمّ تمرير مشروع المخطط البلدي جيل جديد للمصادقة على مستوى المجلس الشعبي البلدي لبلدية أولاد بن عبد القادر و كان ذلك شهر مارس 2023.

وبهذه الخطوة تكون بلدية أولاد بن عبد القادر أولى البلديات النموذجية التي أسست لتبني مقاربة الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية التشاركية عبر أول مجلس استشاري بلدي ضمن برنامج كابدال.

وفيما يتعلق بالخطوات اللاحقة سيكون كل من المجلس الشعبي البلدي و المجلس الاستشاري البلدي مطالبين بضرورة برمجة ما يسمى بخطة العمل السنوية الذي ستحدد فيه الأولويات لتنفيذ ما جاء في المخطط البلدي جيل جديد وفق للمراحل التالية:

1.4 إعداد خطط عمل سنوية: تأخذ عملية إعداد الخمس خطط عمل السنوية المرتبطة بالمخطط البلدي للتنمية نقطة انطلاقها من استراتيجيات العمل المحددة لجميع الأهداف التي تضمنتها المحاور الرئيسية للتنمية. يجب ان تضم كل خطة عمل سنوية :

- المشاريع التي يقودها مرقي واحد
 - المشاريع المشتركة والمنجزة عن طريق الشراكة أو التعاون بين عدة فاعلين
 - أعمال ونشاطات المتابعة و الحصييلة و التشاور و التعبئة و الاتصال وغيرها، والمرتبطة بسير المخطط البلدي للتنمية في حد ذاته.
- كما يمكن لمختلف المنظمات المتواجدة في الإقليم إعداد خطة عمل سنوية خاصة بها.

2.4 الخطوات الواجب اتخاذها لتحضير خطة العمل السنوية

من أجل الشروع في إعداد خطة العمل السنوية حدد خبراء البرنامج الخطوات التالية: (خبراء برنامج كابدال، 2019، ص ص 86-104)

أ- تحديد الأهداف ذات الأولوية

ب- تحديد المشاريع و المبادرات ذات الأولوية : المشاريع المحتملة القابلة للتجسيد، تنشيط جلسات تشاركية لتحديد فرص عمل ومبادرات أخرى.

ومن أجل مشاريع ذات اولوية مختارة بصفة جيدة، وجب الإلتزام بمعايير تحديد الأولوية و التي يلخصها الجدول الآتي: (خبراء برنامج كابدال، 2019، ص 24)

الجدول (04): معايير تحديد الأولوية للمشاريع

المعايير	الأسئلة الرئيسية	المثال
الملاءمة	ماهي الرهانات الإقليمية التي تستجيب لها؟ ماهو مستوى استعجال هذه الرهانات؟	نتحدث عن مشروع فلاحي في إقليم لا يعتبر القطاع الفلاحي فيه أمرا مركزيا
الجدوى	أين يمكننا إيجاد الموارد الضرورية؟ ماهي المشاكل التي قد تعترض تعبئتها؟	صندوق وطني لتكثيف المباني العمومية لمواجهة الزلازل مفتوح ومتوفر إلى غاية 2025
الأثر المضاعف	هل يسمح هذا المشروع بتعبئة موارد إضافية أو الترويج لمبادرات تنموية جديدة؟	يجب تعزيز عمل الفلاحين في إطار شبكة قبل إنشاء نظام فرعي غذائي يمكنه المنافسة على المستوى الإقليمي
فرصة سياسية	هل يتوافق هذا المشروع مع السياسات الوطنية و الولائية؟	نظام التقطير تم إدراجه و تأطيره ضمن برنامج وطني للإبتكار الفلاحي
مستوى الخطر	ماهي المخاطر التي نواجهها و هل يمكن تسييرها؟	ستتطلب إعادة إحياء تصدير منتج عجينة التمر، تجديد مرافق التبريد بالموانئ، الوقت و الموارد المالية اللازمة بإعلان هذه المهمة صعبة للغاية
مستوى الشمولية	ماهي فئات الساكنة المهتمشة عموما من مسارات التنمية؟ هل هذا النشاط قادر على إشراكهم	تعزيز وإعادة تأهيل طريق لربط المناطق المعزولة بشكل خاص
القدرة على الإندماج	ماهي مكونات التنمية التي يستهدفها هذا النشاط	يمكن أن يساعد في تحسين البنية التحتية للطرق و الصرف الصحي في منطقة معينة على تحفيز الفلاحة

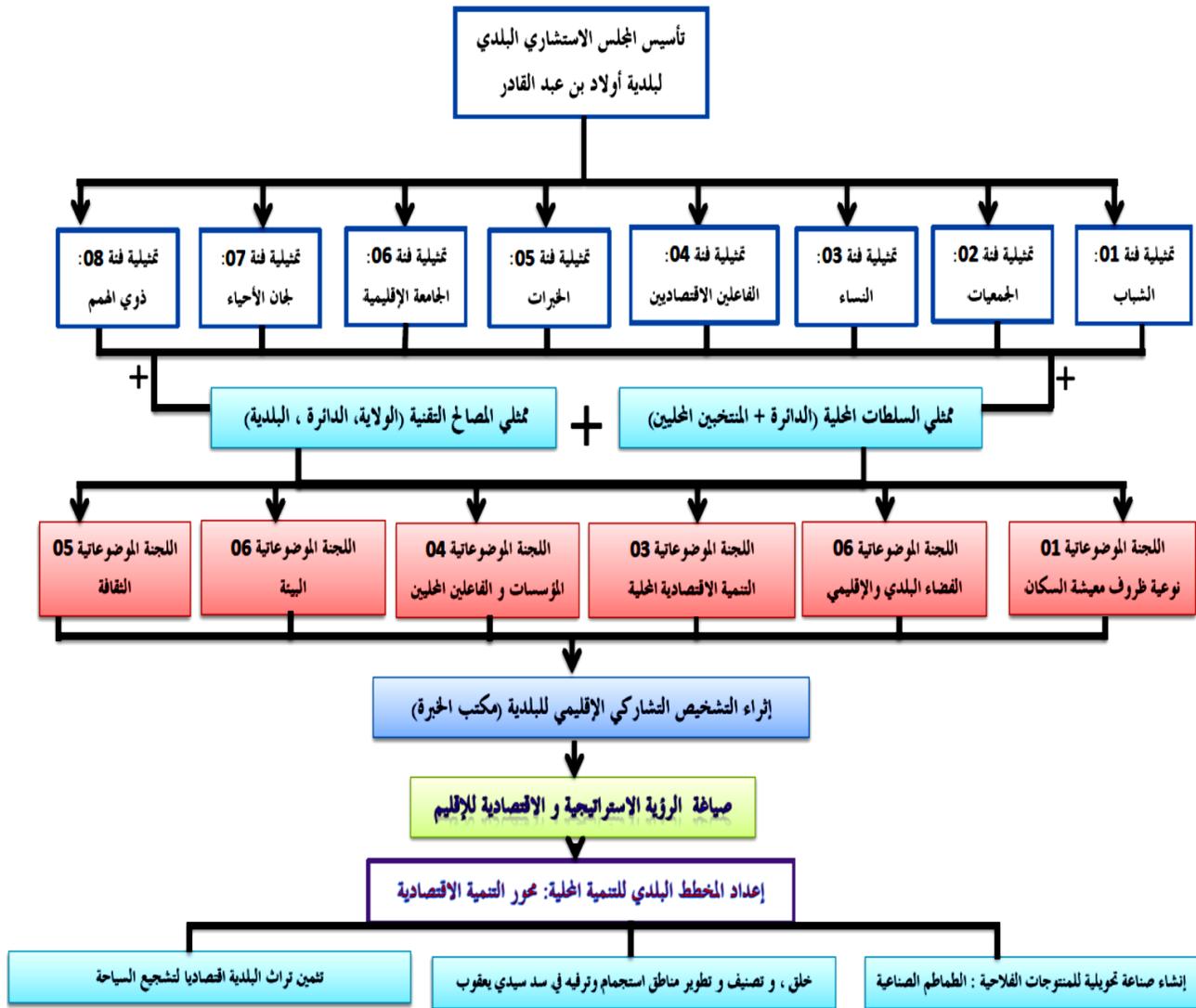
المصدر: الكراس النظري التطبيقي، ص24.

- ت - تحديد كفاءات التنفيذ: تحديد النشاطات و المهام الواجب تنفيذها، تحديد الفاعلين و المسؤولين عن المهام أو النشاطات، تعيين الجدول الزمني لكل نشاط، إعداد مؤشرات للأداء عند الاقتضاء بالنسبة للمشاريع الحساسة، إعداد آلية للمساءلة لدى لجنة متابعة المخطط البلدي للتنمية، إعداد استراتيجية للاتصال بهدف التعبئة و إبراز مخطط العمل؛
- ث - تحديد الموارد التقنية و المالية و البشرية الضرورية؛
- ج - تسيير المخاطر: تحديد المخاطر و الظروف الحساسة التي بمقدورها عرقلة المشروع، إعادة تأكيد التزام الشركاء بالمشروع، الاتفاق على آليات المتابعة لتحقيق النتائج و استنادا للمؤشرات الموضوعية سلفا؛
- ح - التحليل الشامل لخطة العمل : يكون ذلك بالتأكد من كون خطة العمل تتوافق مع ما جاء في المحاور الاستراتيجية للمخطط البلدي للتنمية، القيام بتحليل توازن خطة العمل فيما يخص القطاعات المستهدفة و الفاعلين الذين يتم تعبئتهم وكذا الجدولة الزمنية لخطة العمل، وفي الأخير إجراء التعديلات الضرورية عند الاقتضاء؛
- خ - المصادقة و النشر: وذلك بإيداع خطة العمل لدى الهيئات، و أخيرا نشر خطة العمل على الأطراف المعنية؛

د- التنفيذ: نقصد به تنفيذ خطة العمل حسب الكيفيات المحددة و تفعيل آليات المتابعة و المساعدة (بطاقة المشروع أو ميثاق المشروع، آليات المتابعة، جدول قيادة استراتيجيات العمل بحيث يشير هذا الأخير إلى حالة المشاريع و استراتيجيات العمل (مشروع في طور الإنجاز، مشروع يواجه تاخرا، مشروع مؤجل)، بالإضافة إلى عقد المنتدى السنوي الذي يلتقي فيه مختلف الفاعلين المعنيين بخطة العمل السنوية و عرض محتوى التقرير السنوي).

وفي الأخير يمكن تلخيص التجربة في المخطط التالي و الذي سنحاول فيه توضيح أهم المحطات التي مر عبرها إعداد مخطط التنمية الاقتصادية المحلية من جيل جديد في بلدية أولاد بن عبد القادر:

الشكل (2): مراحل إعداد مخطط التنمية المحلية الاقتصادية لبلدية أولاد بن عبد القادر



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التحليل السابق

خاتمة :

لقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية التطرق إلى أحد أهم آليات تجسيد التوجه التسييري التشاركي الذي ترمي إليه الدولة الجزائرية لتحقيقه ضمن مسار الديمقراطية التشاركية من أجل تحقيق تنمية محلية شاملة و مستدامة، ويتعلق الأمر بإعداد المخططات التنموية البلدية من خلال المقاربة التشاركية المدعومة بتفعيل دور المجالس الاستشارية البلدية في المساهمة في صنع التنمية المحلية، فقد مثلت تجربة مقارنة كابدال المبتكرة و الداعمة لهيكل و تنظيم فواعل المجتمع المدني حجر الأساس لتوجه تسييري استراتيجي يعتمد على مبدأ التشاركية والتشاورية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية المحلية و الصالح العام، وذلك من خلال تعبئة وهيكلة فئات المجتمع المدني ضمن ما يسمى بالمجلس الاستشاري البلدي والذي ساهم بشكل كبير في إعداد مخطط التنمية المحلية بما فيها الاقتصادية من جيل جديد وفقا لمنهجية مدروسة شاملة لمختلف متطلبات واحتياجات الساكنة عبر البلديات النموذجية الثمانية ومنها بلدية أولاد بن عبد القادر التي كانت أول البلديات التي أسست المجلس الاستشاري البلدي و صاغت مخططاتها التنموي البلدي من جيلي جديد و الذي يتطلع لتجسيد رؤية استراتيجية تنمية طموحة.

النتائج :

- انطلاقا مما تم التطرق إليه في هذه الورقة توصلنا إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:
- تعتبر المجالس الاستشارية البلدية الحجر الأساس لنهج تسييري تشاركي وتشاوري يؤسس لتنمية محلية شاملة ومستدامة؛
 - لا يمكن التوصل إلى برامج تنمية محلية مرضية لحاجيات الساكنة إلا من خلال تكاتف وتنسيق بين ممثلي الديمقراطية التمثيلية و ممثلي الهيئات التشاركية (فواعل المجتمع المدني)؛
 - تعتبر المخططات التنموية من جيل جديد أحد أهم مخرجات التسيير التشاركي التي ستعمل على تحقيق مستويات تنمية محلية مرضية للساكنة، وذلك كونها تنطلق أساسا من انشغالات فواعل المجتمع المدني؛
 - مثلت مقاربة برنامج كابدال إحدى أهم التجارب في تبني نهج الديمقراطية التشاركية في تسيير الشأن العام.
 - يعتبر المخطط البلدي للتنمية من جيل جديد أهم مخرجات العمل التشاركي بين المجالس الاستشارية و السلطات المحلية، و اللبنة الأولى لتجسيد مشاريع اقتصادية تعطي قفزة نوعية للتنمية بالإقليم.

التوصيات :

- انطلاقا مما سبق التطرق إليه في هذه الورقة البحثية ارتأينا تقديم بعض التوصيات التي من شأنها أن تخدم جل الأطراف المعنية بعملية بعث التنمية المحلية:
- يتعين على السلطات الجزائرية الاستفادة من مخرجات برنامج كابدال وذلك بسن القوانين و
 - وضع الأطر التنظيمية لدعم مسار الديمقراطية التشاركية عبر مختلف المستويات و المجالات و القطاعات؛
 - لا بد من إعطاء الأهمية البالغة لدمج مختلف فئات المجتمع المدني ضمن هيئات استشارية تساهم في صنع قرارات التنمية المحلية وبالأخص المجالس الاستشارية البلدية و الولائية؛
 - يتعين على وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية تعميم تجربة المجالس الاستشارية للاستفادة منها في تصحيح مسارات التنمية المحلية، مع ضرورة تدعيم ذلك بقوانين و لوائح تنظيمية ملزمة للمسؤولين على المستوى المحلي بالعمل وفقا للمقاربة التشاركية و التشاورية؛
 - على المسؤولين في المستوى المحلي (الولاية والدائرة و البلدية) تغيير الذهنيات التسييرية التقليدية في وضع البرامج التنموية المحلية من منظور الديمقراطية التمثيلية فقط؛
 - يتعين على السلطات المحلية الأخذ بعين الاعتبار مخرجات المخططات البلدية للتنمية من جيل جديد لأنها تعكس واقع احتياجات الساكنة الفعلية؛

قائمة المراجع:

المؤلفات:

1. Dahmani Mohamed. (2017). *Recommandation des acteurs locaux pour la mise en oeuvre du Capdel. Alger: unité de gestion de projet du programme capdel (Ministère de l'interieur et de collectivité Locales , L'union Européene).*
2. بلدية أولاد بن عبد القادر. (2018). ميثاق المشاركة المواطنة لبلدية أولاد بن عبد القادر (الإصدار 1، المجلد 1). أولاد بن عبد القادر: مديرية كابدال وزارة الداخلية و الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.
3. خبراء البرنامج. (2019). الكراس النظري التطبيقي الدورة 4 تجسيد عملية تنفيذ المخطط البلدي للتنمية: خطة العمل السنوية (الإصدار 1، المجلد 1). الجزائر: مديرية كابدال.
4. خبراء الوكالة. (2021). مشروع مخطط التنمية المحلية جيل جديد لبلدية أولاد بن عبد القادر (المجلد 1). الشلف: الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم.
5. خبراء الوكالة (2018)، ملخص الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم حول التشخيص الإقليمي لبلدية أولاد بن عبد القادر.
6. خبراء برنامج كابدال. (2019). دليل تطبيقي موجه إلى المرافقين و المرافقات للبلديات في إعداد مخططهم البلدي للتنمية (الإصدار 2). الجزائر: مديرية كابدال.
7. مديرية كابدال. (2018). شراكة ثلاثية مبتكرة من أجل الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية في الجزائر. الجزائر: وحدة تسيير مشروع كابدال.
8. مديرية كابدال. (2019). الكراس النظري التطبيقي، الدورة الأولى: الحكامة التشارورية و التنمية المحلية المستدامة و المندمجة و الشاملة. الجزائر: وحدة تسيير مشروع كابدال
9. ورشات تكوينية:
10. الورشة التكوينية المحلية الأولى : التخطيط الاستراتيجي المحلي، تنشيط خبراء الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم ، ثانوية زورقان عبد الله أولاد بن عبد القادر ، الفترة من 23 إلى 27 ديسمبر 2018، الشلف الجزائر).
11. الورشة التكوينية المحلية الثانية : التخطيط الاستراتيجي المحلي، تنشيط خبراء الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم ، دار الشباب الإخوة مقاتلي أولاد بن عبد القادر ، الفترة من 23 إلى 27 جوان 2019، الشلف الجزائر).
12. مواقع الانترنت:
13. وزارة الداخلية و الجماعات المحلية؛ مفوضية الإتحاد الأوروبي بالجزائر .(janvier, 2016). info.undp.org. تاريخ الاسترداد 09 03 ,2023، من <https://info.undp.org/docs/pdc/Documents/DZA/>